

## الدول المغاربية أمام تحدي التكامل الاقتصادي، وتقليص ارتباطها بالأسواق الخارجية جمال الموساوي

بالرغم من مرور حوالي 20 سنة على تأسيس اتحاد المغرب العربي رسمياً في سنة 1989، لم تتمكن دول الاتحاد، نتيجة مجموعة من العوائق متعددة الأسباب من النهوض باهداف التأسيس.

ويبدو، مع مرور الوقت، أنه من الملح أكثر فأكثر تفعيل هذا التكتل من أمن أجل أن تكون الدول الأعضاء قادرة على مواجهة التحديات التي تطرحها الحركة والتحول التي يعرفها الاقتصاد العالمي، بحيث يصعب على الدول الصغيرة مجاراة التيارات الجارفة بشكل منفرد. ولكن هذا الإلحاح لم يجد له تجسيدا حتى الآن على أرض الواقع، علما أن المنطقة تمتلك إمكانات كبيرة للتكامل الاقتصادي يجعل ارتباطها بباقي العالم، خاصة في المواد الحيوية كالطاقة والمنتجات الفلاحية، أقل مما هو عليه حاليا، حيث تتنافس كل دولة على اقتسام نفس الشركاء الاقتصاديين وعلى رأسهم فرنسا وبشكل عام الاتحاد الأوروبي.

وتعاني التجارة البينية المغاربية ضعفا بينا، إذا ما قورنت بالمبادلات التجارية لكل عضو في الاتحاد مع الشركاء الأوروبيين، في إطار الشراكات الاقتصادية، إلا أن الكثير من الأمور ينبغي استحضارها في هذا المجال، وهي ذات أثر كبير على اقتصادات الدول الأعضاء إذا لم تتطور التجارة البينية في المنطقة، حيث إن نصيب كل دولة من السوق اتلعالمية سيتقلص بشكل كبير، مع التقدم المحتمل في مفاوضات المنظمة العالمية للتجارة، خاصة بعد انضمام دول كالصين مثلا، والتي بإمكانها مزاحمة تونس والمغرب، على سبيل المثال، على نصيبها من سوق منتجات النسيج، وتفيد بعض الإحصائيات في هذا الإطار إلى احتمال أن ترتفع حصة المنسوجات الصينية في واردات الولايات المتحدة من الألبسة إلى 50 في المائة، وفي واردات الاتحاد الأوروبي إلى 29 في المائة، بعد أن كانت هاتين الحصتين لا تتجاوزان 16 و 18 في المائة على التوالي.

وليست الصين وحدها التي تهدد نصيب دول المغرب العربي في الأسواق الدولية، بل إن توسيع الاتحاد الأوروبي، الفذي أصبح الآن يضم 27 دولة، مما يطرح تحديات ليس على قطاع النسيج فقط وإنما على قطاعات اقتصادية أخرى، منها الاستثمارات الأجنبية.

وبالنظر لهذه المعطيات، ينبغي على اجتماع تونس الرامي إلى الدفع بالجهود المبذولة لدعم آفاق التجارة البينية المغاربية وتنمية التبادل التجاري، أن يستحضر أن نسبة المبادلات البينية لا يتعدى حسب بعض الإحصائيات 4 في المائة من مجموع مبادلات الدول الأعضاء في اتحاد المغرب العربي مع العالم، ووصل المعدل السنوي لهذه المبادلات خلال الفترة من 1996 إلى 2000 مبلغ 332 مليون دولار، كما أن حصتها مجتمعة من الاستثمارات الأجنبية لا تتجاوز 2 في المائة من مجموع هذه الاستثمارات في العالم. علما أنها تتوفر على احتياطات هامة من النفط والغاز الطبيعي والفوسفات والمنتجات الفلاحية، إضافة إلى سوق واسعة تصل إلى ما يناهز 80 مليون نسمة.

ويذكر أن مؤسسات دولية مثل صندوق النقد الدولي أشارت في الكثير من الأحيان إلى ضرورة أن تعمل الدول الأعضاء على تشكيل قطب اقتصادي، وفي هذا الإطار قال رودريغو دو راتو المدير العام للصندوق « إنه من الضروري دمج الاقتصادات المغاربية كشرط أساسي لتسريع النمو وتوفير فرص الشغل وتقليص معدلات البطالة والفقير.»

وكانت تونس، نفسها قد احتضنت قبل أيام ندوة خصصت لدراسة «تكلفة اللامغرب»، ومن هنا فإن التحديات الكبرى التي تواجه الاقتصاد في الدول الخمسة، يفرض تعيل الآليات الكفيلة بإخراج منطقة التبادل الحر المغاربية إلى الوجود، والاستجابة السريعة لضرورة التكامل الاقتصادي مادام أن كل المؤهلات متوفرة.